الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

يصادف العاشر من ديسمبر من كل عام الذكرى السنوية لليوم العالمي لحقوق الإنسان والمنبثق من اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان بتاريخ 10 ديسمبر من عام 1948 والمكون من 30 مادة وذلك اعترافا بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية الثابتة والتي تعد أساس الحرية والعدل والسلام في العالم.

ونتيجة لتناسي حقوق الإنسان وازدراؤها وما آلت إليه من أعمال همجية آذت الضمير الإنساني وكان غاية ما يسعى إليه عامة البشر هو انبثاق عالم يتمتع فيه الفرد بحرية القول والعقيدة متحررا فيها من الفزع والفاقة وحتى لا يضطر الأمر فيه في آخر المطاف إلى التمرد على الاستبداد والظلم، نادت الجمعية العامة بهذا الإعلان للتأكيد على أن كافة الشعوب والأمم في المجتمع يجب أن يضعوا نصب أعينهم احترام الحقوق والحريات عن طريق التعليم والتربية واتخاذ إجراءات مطردة، قومية وعالمية من اجل ضمان الاعتراف الدائم بهذه الحقوق بصورة عالمية فعالة بين الدول الأعضاء وتنمية العلاقات الودية فيما بينها.

وقد مضي على اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 71 عاما عقدت من خلالها معاهدات واتفاقيات عدة قائمة في أساسها على التعاون ومراعاة حقوق الانسان والحريات الأساسية واحترامها بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وذلك من أجل تنفيذ مواده السامية.

ومن هذا المنطلق، حرصت دولة الكويت على تفعيل هذه المواد حتى غدت مركزا للعمل الإنساني ونال حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ /صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه لقب قائد العمل الإنساني في عام 2014 وذلك تقديرا لجهوده في مجال حقوق الإنسان .وحظيت دولة الكويت بهذه المكانة الرفيعة نظير توقيع العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بضمانات حقوق الانسان منها على سبيل المثال لا الحصر العهدين الدوليين لحقوق الانسان والمصدق عليهما من الجمعية العامة للأمم المتحدة في1966/12/16. وتضمن العهد الأول الحقوق المدنية والسياسية، أما الثاني فتطرق إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بالإضافة إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، اتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم، اتفاقية قمع الاتجار بالأشخاص واستغلال بغاء الغير وتحرص دولة الكويت دائما على الاحتفاظ بهذه المكانة المرموقة بين دول العالم لإيمانها بأن الكرامة الإنسانية والحريات والعدالة أهم الضمانات اللازمة لحقوق الإنسان التي تُبنى عليها المجتمعات والشعوب المتحضرة.